

# خارج الفقہ

۳۴

۱۴-۱۰-۹۳ القول فی النیابۃ

دراسات الاستاذ:  
مہدی المادوی الطہرانی

• لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَ ذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (٢١)

- قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تَوَمَّنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ (٤)
- رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (٥)
- لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَ مَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ (٦)

## شرايط المنوب عنه

- مسألة ٢ يشترط في المنوب عنه **الإسلام**، فلا يصح من الكافر\*، نعم لو فرض انتفاعه به بنحو إهداء الثواب فلا يبعد جواز الاستيجار لذلك، و لو مات مستطيعا لا يجب على وارثه المسلم الاستيجار عنه،
- \* ولا يجوز النيابة عن الكافر و لا إهداء الثواب إليه إلا إذا كان الكافراً أباً أو أما للنائب أو للمستأجر أو كان الكافر جاهلاً قاصراً فيجوز إهداء الثواب إليه و حينئذ يجوز الإستيجار لذلك أى للحج الاستحابي لإهداء الثواب.

## شرايط المنوب عنه

- و يشترط كونه ميتا أو حيا عاجزا \* في الحج الواجب \*\*،
- \* كما مر في مسألة ٤٨ من الفصل الأول.
- \*\* هذا في الحج الواجب و أما المندوب فيجوز فيه النيابة عن الحي القادر كما سيأتي في المسألة ١٧ من هذا الفصل.

## شرايط المنوب عنه

- و لا يشترط فيه **البلوغ و العقل** \* فلو استقر على المجنون حال إفاقته ثم مات مجنونا يجب الاستيجار عنه،
- و لا **المماثلة** بين النائب و المنوب عنه فى الذكورة و الأنوثة،
- و تصح استنابة الصرورة رجلا كان أو امرأة عن رجل أو امرأة.
- \* **النيابة بمعنى إسقاط الواجب** لا يتصور فى الصبى و لا المجنون إلا إذا استقر على المجنون حال إفاقته و أما النيابة بمعنى **كون عمل النائب قائما مقام عمل المنوب عنه** فهو ممكن للصبى المميز و المجنون المميز و أما الصبى غير المميز أو المجنون غير المميز فالنيابة عنه فهو بمعنى **إهداء الثواب**.

## شرايط صحة النيابة

- مسألة ٣ يشترط في صحة الحج النيابي قصد النيابة و تعيين المنوب عنه في النية و لو إجمالاً، لا ذكر اسمه و إن كان مستحباً في جميع المواطن و المواقف، و تصح النيابة بالجعالة كما تصح بالإجارة و التبرع.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- مسألة ٤ لا تفرغ ذمة المنوب عنه إلا بإتيان النائب صحيحاً،
- نعم لو مات النائب بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاء عنه، و إلا فلا و إن مات بعد الإحرام، و فى إجراء الحكم فى الحج التبرعى إشكال، بل فى غير حجة الإسلام لا يخلو من إشكال.

## تصح النيابة بالجعالة

- (مسألة ٨): كما تصحّ النيابة بالتبرّع و بالإجارة كذا تصحّ بالجعالة
- و لا تفرغ ذمّه المنوب عنه إلّا بإتيان النائب صحيحاً، و لا تفرغ بمجرد الإجارة، و ما دلّ من الأخبار على كون الأجير ضامناً و كفاية الإجارة في فراغه (١) منزلة على أنّ الله تعالى يعطيه ثواب الحجّ إذا قصر النائب في الإتيان، أو مطروحة لعدم عمل العلماء بها بظاهرها.
- (١) لا دلالة لتلك الأخبار على كفاية الإجارة في فراغ ذمّة المنوب عنه في الفرض. (الخوئي).

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- أقول: و الذى يقرب عندى فى الجمع بين هذه الأخبار هو انه متى مات الأجير بعد الإحرام و دخول الحرم فلا اشكال، و لو مات فى الطريق قبل الإحرام فإن أمكن استعادة الأجرة و جب الاستتجار بها ثانيا، و الى ذلك تشير رواية عمار المذكورة، و ان لم يمكن فإنها تجزئ عن الميت، و عليه يحمل الاجزاء بالموت فى الطريق فى الأخبار المتقدمة.
- و هذا الوجه الأخير و ان لم يوافق قواعد الأصحاب إلا انه مدلول جملة من الأخبار:

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- مثل
- ما رواه فى الكافى فى الصحيح أو الحسن عن ابن ابى عمير عن بعض رجاله عن ابى عبد الله عليه السلام «١»: «فى رجل أخذ من رجل مالا و لم يحج عنه و مات و لم يخلف شيئا؟ قال: ان كان حج الأجير أخذت حجته و دفعت الى صاحب المال، و ان لم يكن حج كتب لصاحب المال ثواب الحج».

(١) الوسائل الباب ٢٣ من النيابة فى الحج.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و رواه فى الفقيه «٢» مرسلا مقطوعا.
- و روى فى الفقيه مرسلا «٣» قال: «قيل لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يأخذ الحجة من الرجل فيموت فلا يترك شيئا؟ فقال: أجزأت عن الميت، و ان كان له عند الله حجة أثبتت لصاحبه».
- (٢) ج ٢ ص ١٤٤، و فى الوافى باب (من يحج عن غيره فيخالف الشرط أو اجترح شيئا أو مات) و لم ينقله فى الوسائل، و لعله لظهوره فى كونه من كلام الصدوق (قدس سره).
- (٣) الوسائل الباب ٢٣ من النيابة فى الحج.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و روى فى التهذيب «١» عن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام: «فى رجل أخذ دراهم رجل ليحج عنه فأنفقها فلما حضر أوان الحج لم يقدر الرجل على شىء؟»
- قال: يحتال و يحج عن صاحبه كما ضمن. سئل: ان لم يقدر؟ قال: ان كانت له عند الله حجة أخذها منه فجعلها للذى أخذ منه الحجة».

(١) ج ٥ ص ٤٦١، و فى الوسائل الباب ٢٣ من النيابة فى الحج.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و ظاهر إطلاق هذه الاخبار ان الحج فيها أعم من ان يكون حج الإسلام أو غيره، للميت مال بحيث يمكن الاستتجار عنه مرة أخرى أم لا.
- و لعل الوجه فيه هو انه لما اوصى الميت بما فى ذمته من الحج انتقل الخطاب إلى الوصى، و الوصى لما نفذ الوصية و استأجر فقد قضى ما عليه و بقى الخطاب على المستأجر، و حيث انه لا مال له سقط الاستتجار مرة أخرى.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- بقى انه مع التفريط فان كان له حجة عند الله (تعالى) نقلها الى صاحب الدراهم و إلا تفضل الله (تعالى) عليه بكرمه و كتب له ثواب الحج بما بذله من ماله و النية تقوم مقام العمل.
- و من ما يعضد ذلك
- ما رواه فى التهذيب - و فى الفقيه مرسلا - عن ابى عبد الله عليه السلام «٢»: «فى رجل أعطاه رجل مالا يحج عنه فحج عن نفسه؟ فقال: هى عن صاحب المال».
- (٢) التهذيب ج ٥ ص ٤٦١، و فى الوسائل الباب ٢٢ من النيابة فى الحج.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و رواه في الكافي عن محمد بن يحيى مرفوعا «٣» قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام. الحديث».
- (٣) الوسائل الباب ٢٢ من النيابة في الحج.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و لعل الوجه فيه ما عرفت في الأخبار الأولية من ان من أخذ مالا ليحج به عن غيره و فرط فيه، فإنه متى كانت له عند الله حجة جعلها لصاحب المال، و هذا من جملة ذلك، فان هذا الحج الذي حج به عن نفسه و لم يكن له مال يحج به مرة أخرى عن المنوب عنه يكتبه الله (تعالى) لصاحب المال.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و لم أقف على من تعرض للكلام في هذه الاخبار من أصحابنا، بل ظاهرهم ردها لمخالفتها لمقتضى قواعدهم، و هو مشكل مع كثرتها و صراحتها، فالظاهر ان الوجه فيها هو ما ذكرناه.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- قال السيد السند في المدارك: و متى مات الأجير قبل إكمال العمل المستأجر عليه أو ما يقوم مقامه بطلت الإجارة ان كان المطلوب عمل الأجير بنفسه - كما هو المتعارف في أجير الحج و الصلاة - و رجع الحال الى ما كان عليه، فان كانت الحجة عن ميت تعلق بماله و كلف بها وصيه أو الحاكم أو بعض ثقات المؤمنين، و ان كانت عن حي عاجز تعلق الوجوب به. و لو كانت الإجارة مطلقة بأن كان المطلوب تحصيل العمل المستأجر عليه بنفسه أو بغيره لم تبطل بالموت و وجب على وصيه ان يستأجر من ماله من يحج عن المستأجر من موضع الموت خاصة، إلا ان يكون بعد الإحرام فيجب من الميقات. انتهى.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- أقول: و هو جيد على قواعدهم التي بنوا عليها، و لكن ظاهر الأخبار المتقدمة - كما عرفت - يدفعه، و اطراحها مع كثرتها و صراحتها - من غير معارض ظاهر سوى هذه القواعد التي بنوا عليها - مشكل. و هذا من قبيل ما قدمنا لك قريبا من انهم يبنون على أصول مسلمة بينهم و يردون الأخبار في مقابلتها، و الواجب هو العمل بالأخبار و تخصيص تلك القواعد بها لو ثبتت بالنصوص.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و سيأتي قريباً - ان شاء الله تعالى - ما يؤيد ذلك في مسألة من استؤجر على حج الافراد أو القران فعدل الى التمتع، أو استؤجر على طريق فعدل إلى أخرى فإن القول بصحة الفعل مع هذه المخالفة و ورود الاخبار بذلك دليل على ما ذكرناه من ان الواجب هو العمل بالدليل لا بتلك القواعد.
- و ما ذكره - من توجه الخطاب في الصورة المفروضة إلى الوصي و هو قد نفذ الوصية أولاً - يحتاج الى دليل.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- قولكم:- ان التنفيذ المبرئ للذمة مراعى بإتيان الأجير بالعمل فلو لم يأت به لم يخرج الوصى عن عهدة الخطاب.
- قلنا: هذه الاخبار قد دلت على انه فى هذه الصورة يكتب الله حجة الأجير ان حج سابقا لصاحب المال، و ان لم يكن له حج فان الله (عز و جل) بسعة فضله يكتب له ثواب الحج، و حينئذ فإذا دلت الاخبار على براءة ذمة الميت الأول- و ان ثواب الحج يكتب له و انه قد سقط الخطاب عنه- فلما ذا يجب تكليف الوصى بالاستتجار ثانيا؟

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و بالجملة فإن كلامهم مبني اما على عدم الاطلاع على هذه الاخبار أو على طرحها، و الأول عذر ظاهر لهم، و الثاني مشكل لما عرفت.
- و كيف كان فان تكليف الوصي و الورثة بعد تنفيذ ما اوصى به الميت يحتاج الى دليل، و ليس فليس.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ثم انه قد وقع الكلام: فى انه هل تبرء ذمة المنوب عنه بمجرد الإجارة أو انه لا تفرغ ذمته إلا بعد إتيان النائب العمل صحيحا؟
- و الحق هو الثانى، و يكون العمل المستأجر عليه حاله حال الدين فى عدم سقوطه إلا بعد أداء المال، و كذلك فى المقام لا موجب لسقوط العمل عن ذمة المنوب عنه بمجرد الإجارة ما لم يؤد الأجير العمل، فإذا لم يأت النائب بالعمل فذمة المنوب عنه مشغولة به كما ان ذمة النائب مشغولة به أو بمال الإجارة.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و الظاهر انه لا خلاف فيما ذكرنا كما فى الجواهر «١» و لم يقل أحد بالاجزاء بمجرد الإجارة إلا صاحب الحدائق «٢».
- قال: (رحمه الله) لو مات الأجير قبل الإحرام فإن أمكن استعادة الأجرة وجب الاستئجار بها ثانيا، و ان لم يمكن فإنها تجزى عن الميت فإنه لما اوصى بما فى ذمته من الحج انتقل الخطاب إلى الوصى و الوصى لما نفذ الوصية و استأجر فقد قضى ما عليه و بقي الخطاب على المستأجر و حيث انه لا مال له سقط الاستئجار مرة أخرى إلى آخر ما ذكره.
- (١) الجواهر: ج ١٧ ص ٣٦٨.
- (٢) الحدائق: ج ١٤ ص ٢٥٧.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ثم قال: ان هذا الحكم و ان لم يوافق قواعد الأصحاب إلا انه مدلول جملة من الاخبار.
- أقول: الأخبار التي استشهد بها قاصرة الدلالة و بعضها قاصر السند أيضا.
- فمن جملة الأخبار التي استدل بها، رسالة ابن أبي عمير، (في رجل أخذ من رجل مالا و لم يحج عنه و مات و لم يخلف شيئا فقال: ان كان حج الأجير أخذت حجته و دفعت إلى صاحب المال و ان لم يكن حج كتب لصاحب المال ثواب الحج) «١»
- (١) الوسائل: باب ٢٣ من أبواب النيابة في الحج ح ١ و ٢.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و الرواية ضعيفة سنداً بالإرسال و ان كان المرسل ابن أبي عمير لما ذكرنا مرارا ان مراسيله كسائر المراسيل، و اما ما ذكره الشيخ من ان ابن أبي عمير لا يروى إلا عن ثقة فلم يثبت، بل الشيخ بنفسه يضعف أحيانا بعض مراسيله و اما ضعف الدلالة فسنذكره بعد ذكر الاخبار.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و منها: مرسل الصدوق (الرجل يأخذ الحجة من الرجل فيموت فلا يترك شيئاً، فقال: اجزئت عن الميت و ان كان له عند الله حجة أثبتت لصاحبه) «٢» و هي أيضا ضعيفة بالإرسال.
- (٢) الوسائل: باب ٢٣ من أبواب النيابة في الحج ح ١ و ٢.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- و منها: معتبرة موسى بن عمار، (عن رجل أخذ دراهم رجل «أخذ دراهم رجل ليحج عنه - التهذيب -» فأنفقها فلما حضر أو ان الحج لم يقدر الرجل على شيء، قال: يحتال و يحج عن صاحبه كما ضمن، سئل ان لم يقدر قال: ان كانت له عند الله حجة أخذها منه فجعلها للذي أخذ منه الحجة) «٣» و العمدة هذه الرواية لصحة سندها.

- (٣) الوسائل: باب ٢٣ من أبواب النيابة في الحج ح ٣.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- «٥» ٢٣ بَابُ حُكْمِ النَّائِبِ إِذَا مَاتَ قَبْلَ الْحَجِّ وَ لَمْ يُخَلِّفْ شَيْئًا أَوْ أَنْفَقَ الْحَجَّةَ وَ افْتَقَرَ
- ٥٠٤٦٠١ - ١ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ رَجُلٍ مَالًا وَ لَمْ يَحُجَّ عَنْهُ - وَ مَاتَ وَ لَمْ يُخَلِّفْ شَيْئًا - فَقَالَ إِنْ كَانَ حَجَّ الْأَجِيرُ أَخَذَتْ حَجَّتَهُ - وَ دَفَعَتْ إِلَى صَاحِبِ الْمَالِ - وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَّ كُتِبَ لِصَاحِبِ الْمَالِ ثَوَابُ الْحَجِّ.
- (٦) - الكافي ٤ - ٣١١ - ٣.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ١٤٦٠٦ - ٢ - «٧» مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَأْخُذُ الْحَجَّةَ مِنَ الرَّجُلِ - فَيَمُوتُ فَلَا يَتْرُكُ شَيْئًا فَقَالَ أَجْزَأَتْ عَنِ الْمَيْتِ وَإِنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ حَجَّةٌ أُثْبِتَ لِصَاحِبِهِ «١».

• (٧) - الفقيه ٢ - ٤٢٣ - ٢٨٧١.

• (١) - في المصدر - لصاحبها.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

- ۱۴۶۰۷ - ۳ - «۲» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ أَخَذَ دَرَاهِمَ رَجُلٍ «۳» فَأَنْفَقَهَا - فَلَمَّا حَضَرَ أَوْانَ الْحَجِّ لَمْ يَقْدِرِ الرَّجُلُ عَلَى شَيْءٍ - قَالَ يَحْتَالُ وَ يَحُجُّ عَنْ صَاحِبِهِ كَمَا ضَمِنَ - سُئِلَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ - قَالَ إِنْ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ حَاجَةٌ أَخَذَهَا مِنْهُ - فَجَعَلَهَا لِلَّذِي أَخَذَ مِنْهُ الْحَاجَةَ.
- (۲) - التهذيب ۵ - ۴۶۱ - ۱۶۰۸.
- (۳) - فى المصدر زيادة - ليحج عنه.

## شرايط فراغ ذمة المنوب عنه

•  
•  
أَقُولُ: وَجْهُهُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَصِيَّ إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ لَّا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ وَلَا يَلْزَمُ الْوَارِثَ بَلْ يَلْزَمُ النَّائِبَ إِنْ اسْتَطَاعَ.